

رؤسهم شرا عند عمدته تلك النسبة من المصروف
لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة
او الغرماء فانظر بين التركة والتصحيح فان كانت
بينهما معا فاقصه فاصرف به كما ذكره وارث من التصحيح
في وقت التركة ثم اقسمه لحاصل على وفق التصحيح
فاخرج فهو نصيب ذلك الورثة وان لم يكن سواها
معا فاقصه فاصرف به كما ذكره وارث في جميع التركة
ثم اقسمه لحاصل على جميع التصحيح فاخرج
فهو نصيب وكذلك العمل لمعرفة نصيب كل وارث
وفي القسمة بين الغرماء اجعلوا جميع الدون
كالنصيب وكل دين كسهاه وارث ثم اعمل
العمل المذكور ومن صاحبه من الورثة او
الغرماء على ما علمت منها فاصرف نصيبه من التصحيح
او الدون واقسم الباقي على سواها من بق
او دونه فلهذا قال الفقهاء هذا الخبر مطبق على
الاجور ولو لم يكن في حقه شريك من سواها
الا لا بد من التمسك بالانصاف في اقسامها

اطلع على الاجل الشئ منها ان يحق بحكمة مختلفة
فان الاغنياء من كل النسيان ويكون ذلك
بعد القسمة من وقتها تلك الشئ فان
ربما ذكر في بعض النسخ ان بعض الكسبي
الذكرة في موضعها في غيبه في موضع آخر
فانصفت بذكرها في احد المعصمين ثم ان
زيدت ما كان كسبه من الهدايا وما
مجموع الكسبه وان ذلك من غير ما احتسبها
الطلب من كسبه عليه كسبه من ما ليس
في الكسب بل من والد كسبه من غير الكسب
تمت هذه القسمة من تصحيح
العمل المذكور ومن صاحبه من الورثة او
الغرماء على ما علمت منها فاصرف نصيبه من التصحيح
او الدون واقسم الباقي على سواها من بق
او دونه فلهذا قال الفقهاء هذا الخبر مطبق على
الاجور ولو لم يكن في حقه شريك من سواها
الا لا بد من التمسك بالانصاف في اقسامها

195